http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2074) السنة الثامنة - السبت (19) آذار 2011

ناقشت قضيتها الأمم المتحدة

كردستان ترحب بقرار مجلس النواب بتعريف مأساة حلبجة بالإبادة الجماعية

□ أربيل - السليمانية / المدى

رحبت أوساط سياسية ومواطنو كردستان بقرار مجلس النواب بتعريف فاجعة حلبجة بالإبادة الجماعية.

فقد أعرب رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في بيان له عن ترحيبه بتعريف مأساة حلبجة بالابادة الجماعية من قبل مجلس النواب العراقي.

و قدم الرئيس بارزاني شكره لجميع الكتل والكيانات السياسية الكردستانية الذين عملوا معا من أجل تقديم مشروع هذا القانون الى مجلس النواب العراقي.

وفي السياق ذاته أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بياناً بالمناسبة اكد فيه ان قرار مجلس النواب لا يعد انتصاراً لحلبجة فقط بل انتصاراً للعراقيين جميعاً ولقيم العدالة . وجاء في البيان :

بهذا اليوم ايضاً وفي الذكرى السنوية الـ٢٣ للجريمة الكبرى التي ارتكبت ضد مدينة حلبجة، حققت دماء شهدائنا انتصارا آخر على الجلادين، وأضيفت فضيحة أخرى الى فضائح قتلة الانسانية، ومرة أخرى انتصر محبو الحياة ومظلومو كردستان على محبي الموت والظلم، عندما صدر قرار مجلس النواب العراقي في جلسة الخميس ٢٠١١/٣/١٧، بتعريف قضية قصف حلبجة الشهيدة بالأسلحة الكيماوية واستشهاد خمسة آلاف مواطن في تلك المدينة بالابادة الجماعية، نهنئكم، ونبعث أحر التحايا والاجلال الى الأرواح الطاهرة لشهداء كردستان.

واستعرض البيان الجهود التي بذلت لاصدار هذا القرار وقال المكتب السياسي في بيانه :بعد ان قامت المحكمة الجنائية العراقية العليا بتعريف جريمة قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية بالإبادة الجماعية، ها هو اليوم يأخذ مجلس النواب العراقي على عاتقه، وبجهود برلمانييكم في المجلس، وبجهود ممثلي محبي الإنسانية والحرية في العراق، صادق المجلس على قرار تعريف تلك الجريمة بالإبادة الجماعية. وهذا يدل على ان المساعي التي تمحورت من أجل تحقيق هذا الاعتراف على مستوى السلطة القضائية والتشريعية العراقية، قد حققت نجاحاً كبيراً. لذا ومن هذا المنطلق يتطلب منا، فضلاً عن تقديم الشكر لنواب مجلس النواب العراقي، إزاء موقفهم الحقيقي والإنساني هذا، ان نطالب الحكومة العراقية بان تسارع الى العمل بجميع تلك المهام القانونية التي تقع على عاتقها، كما يتطلب من الحكومة العراقية وحكومة الإقليم ومراكز الحقوق في العراق وكردستان على مستوى ممثلياتهم في المؤسسات الدولية والإقليمية تكثيف مساعيهم من أجل تعريف تلك الجريمة بالإبادة الجماعية على المستوى الدولي والمؤسسات الحقوقية الدولية والأوربية والعربية والإسلامية.

وطالب البيان المنظمات الإنسانية والمنظمات والمؤسسات الحقوقية في العالم للتعاون في تحقيق هذا الهدف، لاننا نعتقد ان تعريف تلك الجريمة بالإبادة الجماعية على المستوى الدولي جزء من استعادة الحق المهضوم، ورادعاً قوياً أمام اي سلطة أو حكومة مثل حكومة نظام صدام حسين من ان ترتكب هذا النوع من الجرائم التي تعتبر وفقاً للقانون الدولي جريمة ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

فيما اعلن مختصون واكاديميون في مجال السياسة الدولية، امس الجمعة، ان قرار النواب العراقي اعتبار قصف مدينة حلبجة بالاسلحة الكيمياوية من قبل النظام العراقي السابق بالابادة الجماعية سيمكن ذوي ضحايا تلك الجريمة من المطالبة بتعويضات مادية الى جانب التأثير المحلي والدولي الكبير لهذه الخطوة"، مشيرا الى ان "الخطوة قانونية ومهمة للغاية في دعم الجهود من اجل اعتبار تلك الجريمة بالابادة الجماعية على المستوى الدولي".

واوضح خوشناو انه "في الماضي كان يتم تشكيل تجمعات داخل برلمانات بعض الدول مثل السويد و روسيا تدعو الى اعتبار جريمة حلبجة ابادة جماعية"، مبينا ان "تلك البرلمانات كانت تتحجج حينذاك بأن مجلس النواب العراقي لم يعتبر الجريمة ابادة جماعية فكيف لهم ان يقرروا ذلك".

واشار الى انه "يتوجب على وزارة الشهداء والمؤنفلين باقليم كردستان العمل بالتعاون مع الحكومة العراقية وبمساعدة منظمات المجتمع المدني لتشكيل تجمعات تدعو المحكمة الدولية الى اعتبار جريمة حلبجة ابادة جماعية على المستوى العالمي على غرار التجمعات التي تم تشكيلها للدعوة الى اعتبار جريمة قتل الارمن ابادة جماعية".

من جانبه افاد الاستاذ بقسم السياسة في جامعة صلاح الدين باربيل خالد سعيد، انه "اذا ما تمت مقارنة ملف الكرد على مستوى العراق والعالم خلال ١٠ و٢٠ سنة الماضية نرى انه طرأت تغييرات كبيرة عليه"، مشيرا الى ان "تلك التغييرات تتمثل في توجه الكرد والنسبة السكانية لهم ومستقبلهم".

واشار سعيد الى ان "اعتبار مؤسسة رسمية مثل مجلس النواب العراقي جريمة حلبجة بالابادة الجماعية خطوة مهمة للغاية"، مبينا ان "القرار سيسكت الاصوات الداخلية والخارجية التي تنفي قيام النظام البعثي السابق في العراق بقصف حلبجة بالاسلحة الكيمياوية".

وكانت محكمة الاستئناف في المحكمة الجنائية العراقية قد اعتبرت في الاول من آذار/مارس ٢٠١٠ قصف حلبجة جريمة ابادة جماعية.

وتفيد تقارير طبية انه لا يزال هناك ضحايا للقصف الكيمياوي على حلبجة يعانون من اصابات بسبب تعرضهم لتلك الاسلحة.

وكانت المحكمة الجنائية العراقية العليا قد بدأت جلستها الأولى في ٢١ مانون الأول/ديسمر ٢٠٠٨ لمحاكمة المتهمين بقضية قصف حلبجة بالاسلحة الكيمياوية.

وأصدرت المحكمة قرارها في القضية في الجلسة ٣٧ في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ تضمنت احكاما مختلفة منها الاعدام لـ علي حسن المجيد مسؤول المنطقة الشمالية في ذلك الوقت والملقب بـ علي الكيمياوي والذي تم تنفيذ الحكم فيه في ٢٥ من الشهر نفسه، و وزيرالدفاع الاسبق سلطان هاشم أحمد ومدير الاستخبارات العسكرية صابر عبد العزيز الدوري وفرحان مطلك صالح الجبوري مدير استخبارات المنطقة الشمالية في ذلك الوقت.

وتقع مدينة حلبجة على بعد (٨١ كم جنوب شرقي محافظة السليمانية) التي تقع على بعد (٣٦٤ كم شمال شرقي العاصمة العراقية بغداد)، وتعرضت حلبجة في ١٦ مارس/آذار ١٩٨٨ في فترة الحرب العراقية - الإيرانية الى القصف بالسلاح الكيمياوي من قبل طائرات الجيش العراقي، وتفيد تقديرات غير رسمية أن ٥ آلاف مواطن مدني اختنقوا بتلك الغازات وأصيب أكثر من ١٠ آلاف إصابات مختلفة وفقد عدد آخر.

وفي السياق ذاته عقدت الأمم المتحدة ، مؤتمرا دوليا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف السويسرية حول قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وقتل آلاف الكرد في العراق بعمليات سميت بـ "الأنفال"، بحسب بيان لمنظمة كوردوساید (جاك).

وجاء في البيان الذي تلقت وكالة كردستان للانباء نسخة منه أن "المؤتمر نظم من قبل منظمة المراقبة كوردوساید-جاك، واينتفيس انترناشيونال، والحكيم فونديشن".

وأوضح البيان أن "المؤتمر ناقش العديد من البحوث الأكاديمية والعلمية بالإضافة إلى عرض فليم وثائقي عن الإبادة الجماعية للكرد وإقامة معرض للصور الفتوغرافية لضحايا مدينة حلبجة". وأكد البيان ان الهدف الأساس من هذا المؤتمر يكمن في "تعريف هذه المجزرة على أنها جريمة إبادة جماعية (الجينوساید) على الصعيد الدولي، والاستفادة من تجربة الشعوب في العمل والنضال لتعريف هذه الجرائم قانونيا بالجينوساید، وتعويض المتضررين، وإزالة وتقليل آثارها".

وتعرضت مدينة حلبجة في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٨ إلى قصف بالأسلحة الكيماوية من قبل مقاتلات جيش النظام العراقي السابق، ما أسفر حسب تقديرات غير رسمية عن مقتل ٥ آلاف مواطن وجرح أكثر من ١٠ آلاف آخرين، فضلاً عن فقدان العديد من المواطنين.

دعا اللجنة المالية إلى سرعة دراسة الموازنة

برلمان كردستان يصادق على آلية تنفيذ قراره بخصوص مطالب المتظاهرين

□ أربيل / المدى

صادق برلمان كردستان بأغلبية الأصوات على ما جاء في تقرير اللجنتين القانونية والخاصة بمطالب المتظاهرين وعدها الآلية المناسبة لتنفيذ قرار البرلمان رقم(١) المتعلق بتلك المطالب . فقد عقد برلمان كردستان برئاسة الدكتور كمال كركوكي وحضور الدكتور أرسلان بايز نائب رئيس البرلمان وفرست أحمد سكرتير البرلمان، الجلسة الاستثنائية السابعة من دورته الانتخابية الثالثة ، فيما دعا البرلمان اللجنة المالية والاقتصادية فيه الى الاسراع بدراسة موازنة الاقليم لغرض مناقشتها واقرارها .

وتلا كركوكي في مستهل الجلسة بحسب موقع البرلمان برنامج العمل، الذي تضمن فقرتين، الأولى: الاستمرار في مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة التي تشكلت بموجب القرار البرلماني رقم (١) لسنة ٢٠١١ المتضمن ١٧ فقرة، لمتابعة مطالب المتظاهرين، والثانية: تتعلق بالوضع في كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى المستقطعة والمتنازع عليها.

ودعا رئيس البرلمان أثناء عرض الفقرة الأولى ، اللجنتين القانونية والخاصة بتلاوة تقريرهما المشترك، حيث جرى في الجلسة السابقة إحالة تقرير اللجنة الخاصة وملاحظات أعضاء البرلمان الى اللجنتين لتوحيدهما وإعداد تقرير مشترك، الذي تضمن ثماني نقاط، وتم فيه تصنيف مطالب المتظاهرين وآليات متابعة وتنفيذ تلك المطالب.

وبعد طرح عدد من أعضاء البرلمان ملاحظاتهم بشأن التقرير، عرض رئيس البرلمان التقرير على التصويت، وتمت المصادقة عليه بأغلبية الأصوات .

ثم عرض رئيس برلمان كردستان الفقرة الثانية من برنامج عمل الجلسة والمتعلق بالوضع في كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى المستقطعة والمتنازع عليها، ودعا لجنتي شؤون البيشمركة والداخلية بتلاوة تقريرهما المشترك، ثم فتح باب المناقشة وإبداء الرأي لأعضاء البرلمان، وشارك أكثر من خمسين عضواً في إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول الموضوع، وبعد انتهاء أعضاء البرلمان من إبداء آرائهم، أكد رئيس برلمان كردستان أن برنامج عمل الجلسة كان يتضمن بحث الوضع في جميع المناطق الكردستانية المستقطعة غير أن البحث تركز على كركوك باعتبارها رمزاً لجميع الكرد والكردستانيين، وقال إن التعهدات التي قطعت من قبل بعض المسؤولين الدوليين والعراقيين لتنفيذ المادة الدستورية ١٤٠ كانت ثمرة جهود القيادة السياسية والأطراف الكردستانية غير أنه كان هناك أيضاً نوع من التقصير.

وفيما يتعلق بالاستفتاء قال رئيس البرلمان إن الاستفتاء لا يجرى حول الأرض بل حول الإدارة، وأضاف أنه تلك المناطق لابد لها وأن تعود في النهاية الى أحضان إقليم كردستان، وبخصوص تحرك قوات البيشمركة نحو كركوك أوضح الدكتور كمال كركوكي أن تحركها جاء لتجنيب كركوك مخاطر التهديد، وإذا زال الخطر فإنها ستعود الى مواقعها، مؤكداً أن بعض الأطراف ولاسيما في بغداد تحيك المخططات ضد كركوك، مستشهداً بتصريحات رئيس مجلس النواب العراقي الأخيرة التي قال فيها إنه يجب إبقاء الوضع في كركوك على حاله لمدة خمس سنوات أخرى وجعلها إقليماً مستقلاً، حيث قال رئيس برلمان كردستان إننا سنعلن موقفنا إزاء ذلك، بحسب ما اشار اليه موقع البرلمان .

من جانبه أعلن رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في برلمان كردستان د.آراس دارتاش عن وصول مشروع موازنة الاقليم لسنة ٢٠١١ الى برلمان كردستان بالكتاب المرقم ٢٧٦٥ في ٢٠١١/٣/٨ من مجلس الوزراء في اقليم كردستان، وتمت احالة مشروع الموازنة من قبل رئاسة البرلمان ١١ الى اللجنة لدراسته.

وقال دارتاش بحسب PUKmedia إنه من المقرر ان يتم تقسيم مشروع الموازنة على ثلاثة اقسام على الشكل التالي: تقرير لجنة المالية والاقتصاد في برلمان كردستان، تقرير اللجان المعنية وتقرير خاص بمشروع موازنة اقليم كردستان لسنة ٢٠١١.

وأوضح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن الميزانية التشغيلية تبلغ ١٣،٩٤ تريليون دينار عراقي وأن الميزانية الاستثمارية ٩،٦٨٧ تريليون دينار عراقي وأن العجز المالي هو ١،٥٥٤ تريليون دينار عراقي.

حكومة كردستان و وفد المؤتمر الإسلامي يؤكدان أهمية بدء حوار حضاري بين العراقيين

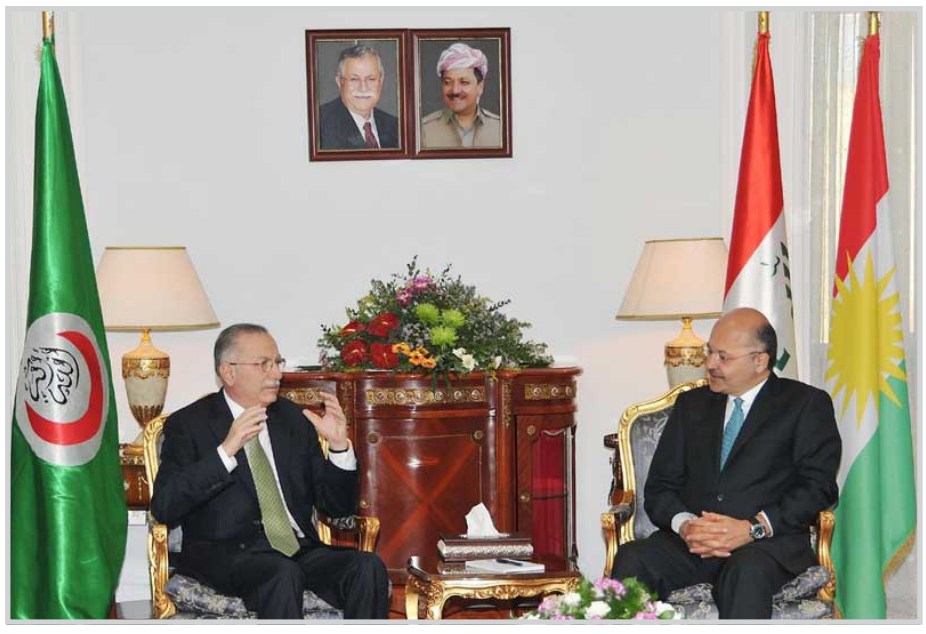

□ أربيل / سالي جودت

في إطار جهود منظمة المؤتمر الاسلامي ورسالته في ترسيخ قيم السلام والمحبة بين كل المكونات والطوائف في العالم الاسلامي ، زار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أكمل الدين احسان اوغلو والوفد المرافق له ، إقليم كردستان والتقى برئيس حكومتها الدكتور برهم احمد صالح .

وجرى خلال اللقاء، بحث الاحداث والمتغيرات والمستجدات السياسية في المنطقة بشكل عام وأوضاع العالم الاسلامي بشكل خاص، حيث اكد الجانبان ضرورة تعزيز التعايش السلمي والأخوي بين جميع الأديان.

واشار رئيس حكومة اقليم كردستان والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بحسب موقع حكومة الإقليم الى أهمية خلق وبدء الحوار الديني والحضاري بين الشيعة والسنة في العراق من أجل تعزيز السلام وتطوير العملية السياسية والديمقراطية والاعمار والتعايش السلمي بين جميع القوميات والمكونات العراقية المختلفة.

كما جرى خلال اللقاء التاكيد على أهمية دور المراجع العظام ورجال الدين في العراق، حيث بذلوا جهوداً مشهوداً لها وكان لهم دور مهم في تحقيق السلام والأخوة بين أبناء الشعب.

نصب محطة لتوليد الكهرباء في قضاء كويسنجق

□ اربيل /آكانيوز

أعلن مصدر مسؤول في قضاء كويسنجق شرقي أربيل، عن قيام وزارة الكهرباء بحكومة اقليم كردستان، بتنصيب محطة لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٢ ميغاواط من خلال شركة "زوزك".

وقال قائممقام قضاء كويسنجق، جابوك عمر، لوكالة كردستان للأنباء ان "وزارة الكهرباء بحكومة الاقليم، قامت بنصب محطة لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٢ ميغاواط، من خلال شركة زوزك"، مضيفاً ان "العمل في المحطة وصل الى مراحله النهائية، ومن المقرر استكماله في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل".

وأشار عمر الى ان "المحطة كلفت نحو ثمانية مليارات دينار عراقي (نحو ستة ملايين و٦٥٦ الف دولار أميركي، وتتكون من ثماني فيدرات"، لافتاً ان "هناك ٤٠ قرية تعاني من مشكلة في الكهرباء الوطنية، ستستفيد منها".

يشار الى ان هناك ١٢ وحدة لانتاج الكهرباء في محطات أربيل وجمجمال ودهوك، لها القدرة على انتاج ١٤٢٠ ميغاواط من الكهرباء.

قرر أن تكون عطلة نوروز من ١٩ ولغاية ٣/٢٤

مجلس وزراء الإقليم يصدر تعليمات بتوظيف ٢٥ ألف شخص

□ أربيل /آكانيوز و PUKmedia

أصدر مجلس وزراء حكومة اقليم كردستان ، التعليمات الخاصة بتوظيف ٢٥ الف شخص بالمؤسسات الحكومية.

وجاء في التعليمات الجديدة لمجلس الوزراء، وتلقت وكالة كردستان للأنباء نسخة منها، انه "بالاستناد الى قرار مجلس وزراء الاقليم المرقم ٣١٣٦ بتاريخ ١٧ آذار/مارس، سيتم تعيين ٢٥ الف شخص جديد على الملاك العام ٢٠١١ الحالي، وفق شروط مجلس الخدمة ودون أية تدخلات غير قانونية وواسطة، مع مراعاة نسبة المحافظات والوزارات".

وأشارت التعليمات الجديدة، الى انه "سيتم تشكيل لجنة في كل محافظة وإدارة كرميان، برئاسة المحافظ وعضوية مجلس المحافظة وكل من مديري الخزينة والإحصاء وممثلي الوزارات، ومنحت اللجنة الصلاحيات الكاملة لتنفيذ القرار".

وأضاف ان "هذه اللجان ستشكل في كل المحافظات، تقوم بتحديد عدد تلك الملاكات التي ستكون من حصة كل محافظة، على أساس احتياجات الدوائر والمديريات الموجودة ضمن حدود المحافظة و الأقضية والنواحي ونسبة عدد السكان فيها".

وأوضح ان "لجان المحافظات منحت سلطة الاعلان عن الوظائف الشاغرة واعداد الاستمارات والمصادقة عليها في حدود المحافظة، فضلا عن منحها سلطة نقل الدرجات الوظيفية بين دوائر المحافظة وفق احتياجات الدوائر".

وجاء في في القرار المذكور، ان "عملية التعيين ستتم وفق معايير شفافة وعلنية عبر وسائل الاعلام، ولهذا الغرض ستقوم اللجنة المذكورة بـ(اعلان نوع الوظائف الشاغرة في وسائل الاعلام وتحديد الاجراءات القانونية واحتياجات التوظيف والخبرات المطلوبة والموقع الجغرافي ودرجة الوظيفة وتحديد الجهات المعنية والمهلة اللازمة للتعيين وإعادة الاستمارات".

وتطرقت احدى فقرات قرار مجلس الوزراء، الى انه "لا يجوز لوزارة المالية والاقتصادية والوزارات المعنية الأخرى، اتخاذ أي قرار يخالف أسس ومضمون هذا القرار الذي حددته رئاسة مجلس وزراء الاقليم، مهما كان مستوى ودرجة ومسؤولية تلك الجهة التي تصدر منها"، مبينا ان "وزارة المالية والاقتصاد مسؤولة عن تنفيذ مثل هذه القرارات".

منوهاً الى ان "القرار خصص نسبة ٥٪ من الوظائف لديوان الوزارات ومجلس الوزراء، شرط ان تكون عملية التعيين وفق الضوابط والاجراءات والتعليمات نفسها".

من جانب اخر أعلنت حكومة إقليم كردستان، ، أن الفترة من ٢٠١١/٣/١٩ ولغاية ٢٠١١/٣/٢٤ ستكون عطلة رسمية في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية.

ووجهت حكومة اقليم كردستان في بيان اصدرته: بمناسبة حلول عيد نوروز بحسب موقع مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في إقليم كردستان لاعتبار الفترة من ٢٠١١/٣/١٩ ولغاية ٢٠١١/٣/٢٤ عطلة رسمية.